

Together for humanity  
Ensemble pour l'humanité  
Juntos por la humanidad  
معاً من أجل الإنسانية



المؤتمر الدولي الثلاثون/٢٠٠٧  
30IC/07/5.2  
الأصل: بالإنكليزية

## المؤتمر الدولي الثلاثون للصليب الأحمر والهلال الأحمر

جنيف، سويسرا  
٢٦-٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٧

معاً من أجل الإنسانية

مشروع إعلان

وثيقة شارك في إعدادها اللجنة الدولية للصليب الأحمر  
والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر

جنيف، تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٧



## مشروع إعلان

### معا من أجل الإنسانية

نحن أعضاء هذا المؤتمر اجتمعنا في جنيف بمناسبة انعقاد المؤتمر الدولي الثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر، وقد ركزنا اهتمامنا على العواقب الإنسانية الناجمة عن أربعة تحديات كبيرة تواجه العالم اليوم وتؤثر على الأفراد وبالخصوص أشد الناس فقرا وهي:

- \* التدهور البيئي، والعوامل المساهمة فيه مثل تغير المناخ؛
- \* الهجرة الدولية؛
- \* العنف، ولا سيما في البيئات الحضرية؛
- \* الأمراض الناشئة والمتكررة وغيرها من التحديات في مجال الصحة العامة، مثل الحصول على الرعاية الصحية.

إن الحجم العالمي لكل تحد من هذه التحديات يتطلب استجابة جماعية لأنه يفوق قدرة الدول أو المنظمات الإنسانية على مواجهتها بمفردها. ولمواجهة العواقب الإنسانية المترتبة على تلك التحديات، يجب أن نكثف التفاعل في تنفيذ العمليات والشراكات فيما بيننا ومع المؤسسات الأخرى - كالمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات التي تتجاوز نطاق الولاية الوطنية والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام والقطاع الخاص - وفقاً للمبادئ الأساسية وسياسات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، ومسترشدين بروح شعار هذا المؤتمر "معا من أجل الإنسانية".

### التدهور البيئي والعوامل المساهمة فيه مثل تغير المناخ

يساورنا قلق شديد أمام العبء المتزايد الذي يواجهه الناس في كل مكان، ولا سيما أشد الناس فقرا، بسبب زيادة الكوارث الطبيعية وندرة الموارد جراء التدهور البيئي وعوامل أخرى مثل تغير المناخ، مما يسهم في الفقر والهجرة ويؤدي إلى تفاقم مخاطر العنف والنزاعات.

وإننا عازمون على العمل مع الشركاء من أجل تعزيز الوعي بالعواقب الإنسانية الخطيرة الناجمة عن التدهور البيئي والعوامل التي تساهم فيه مثل تغير المناخ.

وسنستفيد من قاعدة الجمعيات الوطنية المتمثلة في المجتمع المحلي لخفض أوجه ضعف المجتمعات المحلية حيث تتسم مخاطر البيئة والتدهور البيئي بالحدة وحيث القدرة على التكيف منخفضة.

ونؤكد مجدداً أن التأهب للكوارث عنصر أساسي في إدارة الاستجابة، وسنسعى إلى تحسين القدرات الفردية والجماعية على الاستجابة السريعة لأنواع جديدة من التحديات الإنسانية الناجمة عن التدهور البيئي والعوامل المساهمة فيه مثل تغير المناخ.

وإننا عازمون على إدراج التكيف مع تغير المناخ في الخطط والسياسات الخاصة بإدارة أخطار الكوارث، وسنسعى إلى حشد الموارد البشرية والمالية اللازمة لتنفيذها مع إيلاء الأولوية إلى الأنشطة التي تستهدف أشد الناس ضعفاً.

## الهجرة الدولية

ونحن، في الوقت الذي نعترف فيه بالفوائد العديدة التي تنطوي عليها الهجرة الدولية وطبيعتها المعقدة والمتعددة الأوجه، نقر بأن العواقب الإنسانية الناجمة عن الهجرة تتأثر منها جميع مناطق العالم. ويقلقنا بشكل خاص احتمال أن يعيش المهاجرون، بغض النظر عن وضعهم، خارج النظم الصحية والاجتماعية والقانونية التقليدية، وقد يتعذر عليهم الوصول إلى العمليات التي تضمن احترام حقوقهم الأساسية لأسباب متنوعة.

ونعترف بدور الحكومات، في إطار القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون اللاجئين والقانون الإنساني، في تلبية الاحتياجات الإنسانية للأشخاص المتضررين من الهجرة ومواجهة أوجه الضعف الملازمة لوضعهم واتخاذ تدابير فعالة بما فيها منع الاتجار بالبشر واستغلال الأشخاص والحوول دون اختفائهم، وعن تقديم الدعم لضحايا الاتجار بالبشر.

وعند تلبية الاحتياجات الإنسانية للأشخاص المتضررين من الهجرة ومواجهة أوجه الضعف الملازمة لوضعهم في بلدان المنشأ والعبور والمقصد، يتعين علينا الاستناد إلى الخبرة الكبيرة التي اكتسبها الصليب الأحمر والهلال الأحمر، في ما يتعلق بالأمور التالية:

- (أ) تقديم المساعدة الإنسانية: كتوفير الغذاء والمأوى والملبس، والرعاية الصحية والإسعافات الأولية، والدعم النفسي والاجتماعي على سبيل المثال، إلخ؛
- (ب) توفير الحماية: كإعادة الروابط العائلية، وتقديم المشورة القانونية والإدارية، ومكافحة الاستغلال والنصب والاحتيال، وتقديم معلومات عن مخاطر الهجرة غير الشرعية، وزيارة المهاجرين المحتجزين من أجل المساعدة على تحسين ظروف احتجازهم ومعاملتهم عند الاقتضاء؛
- (ج) المناصرة: تقديم منظور إنساني للقرارات المتعلقة بالسياسة العامة، ومكافحة العنصرية وكراهية الأجانب والتمييز؛ وتعزيز المعايير الدولية في هذا الصدد.
- (د) الإدماج وإعادة الإدماج: كتوفير خدمات الاستقبال، ومساعدة المهاجرين على النفاذ إلى أسواق العمل؛ وتعزيز المشاركة الاجتماعية والتضامن على سبيل المثال (كمتطوعين تابعين للصليب الأحمر أو الهلال الأحمر مثلاً).

ونعترف بدور الجمعيات الوطنية في تقديم المساعدة الإنسانية للمهاجرين المستضعفين بصرف النظر عن وضعهم القانوني، استناداً إلى مبادئ الإنسانية والحياد.

## العنف في البيئات الحضرية

إننا نقر أن العنف يمثل السبب الرئيسي للوفاة والإصابات والمعاناة البشرية التي يمكن الحؤول دون وقوعها في مختلف أنحاء العالم. ويشكل العنف تحدياً خاصاً في المناطق الحضرية التي غالباً ما تتفاقم فيها المشاكل بسبب نمو السكان السريع، والفقر وعدم المساواة الاقتصادية، وقصور الأمن والخدمات العامة، وسهولة الحصول على المخدرات والأسلحة.

ونعترف بأن الدول تتحمل المسؤولية الأساسية عن توفير الأمان وضمان ما يكفي من الرعاية والدعم لضحايا العنف، ووضع السياسات والأطر القانونية التي تهدف إلى منع العنف والتخفيف من حدته.

وإننا عازمون على وضع برامج شاملة لمنع العنف من أجل إقامة بيئات اجتماعية أكثر أمناً في المدن، وتسهيل إعادة تأهيل الشباب المتأثرين بالعنف من أجل الحؤول دون تعرضهم للعزلة والتطرف والحد من تعرضهم للمخدرات والجريمة.

وسنقوم بحشد احترام المجتمع المحلي للتنوع ومكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب والتهميش وغير ذلك من أشكال الاقصاء، وكذلك تمكين المتطوعين والشباب في الأنشطة الإنسانية من منع العنف أو نزع فتيله أو التخفيف من حدته، خاصة في البيئات الحضرية بالاستناد إلى الخبرة الكبيرة التي تتمتع بها الجمعيات الوطنية.

### الأمراض الناشئة والمتكررة وغيرها من التحديات في مجال الصحة العامة

نسلم بأن فيروس نقص المناعة البشرية وإنفلونزا الطيور والإنفلونزا البشرية والسل والملاريا وغيرها من أخطار الصحة العامة تهدد الأفراد والمجتمعات في مختلف أنحاء العالم. وإن انخفاض قدرة البنية التحتية للصحة العامة في العديد من البلدان وقدرتها على التكيف، فضلاً عن التغيير الديموغرافي، ونواحي القصور في مجالي المياه والصرف الصحي، وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية وما يترتب عليها من عواقب على زيادة معدلات الاعتلال والوفيات، كلها عوامل تؤدي أيضاً إلى تفاقم هذه الكارثة وتأثيرها بشكل خاص على أفقر الفقراء.

ونؤكد على ضرورة وضع خطط وطنية في مجال الصحة مع إشراك الجمعيات الوطنية، وإدراج تمكين المتطوعين والفئات المتضررة لضمان أن برمجة الخطط وتنفيذها يشملان جميع السكان المتضررين والمستضعفين، مثل الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، والمجتمعات المعرضة لخطر الأمراض الناشئة والمتكررة، وضحايا الاستغلال الجنسي والاتجار بالبشر وغير ذلك من أشكال العنف، والسجناء السابقين والأطفال اليتامى.

ونقر بضرورة حصول هؤلاء المستضعفين على الرعاية الصحية الأساسية دون تمييز، فضلاً عن الأدوية واللقاحات الضرورية. وإن الحصول على الدم المأمون من خلال التبرع الطوعي والمجاني بالدم يمثل هدفاً أساسياً من أهداف الصحة العامة وسيظل كذلك.

ونؤكد أيضاً على أهمية توفير الخدمات الطبية لكل فرد هو بحاجة إليها بغض النظر عن وضعه القانوني وعلى ضرورة تمتع هذه الخدمات بالحماية اللازمة.

ونحرص على إدراج الصحة العامة كجزء لا يتجزأ من إدارة الكوارث الفعّالة (بما في ذلك الصحة العامة والمياه والصرف الصحي ومكافحة الأوبئة وحالات الطوارئ المتعلقة بالصحة العامة).

ونعترف بأن نهجاً شاملاً للصحة العامة يجب أن يعالج مسألتي السل وفيروس نقص المناعة البشرية وغيرهما من الأخطار الصحية في السجون، بما في ذلك المتابعة الضرورية للسجناء السابقين.

---

ولتذليل كافة هذه التحديات، سنقوم بما يلي:

- تعزيز قدرتنا التشغيلية والموارد تبعاً لذلك؛
- تعزيز دور الجمعيات الوطنية كهيئات مساعدة للسلطات العامة في المجال الإنساني على جميع المستويات؛
- الاستفادة من قاعدة الجمعيات الوطنية المتمثلة في المجتمع المحلي والمتطوعين (لا سيما الشباب) للتأثير إيجابياً على المجتمعات المحلية المستضعفة والعمل من الداخل، لا سيما في حالات ليست في متناول السلطات العامة.
- الاستفادة من خبرات مختلف مكونات الحركة وأفضل ممارساتها في مختلف أنحاء العالم؛
- تعزيز معرفة أحكام القانون الدولي ذات الصلة واحترامها مثل القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون اللاجئين.
- الاستناد إلى القدرة الفريدة التي تتمتع بها مكونات الحركة، في تصرفها دوماً وفقاً للمبادئ الأساسية، على كسب ثقة الجميع من أجل الوصول إلى المحتاجين؛
- تكثيف التفاعل في تنفيذ العمليات والشراكات فيما بيننا، نحن أعضاء هذا المؤتمر، ومع المؤسسات الأخرى كلما كانت هناك فائدة واضحة للضحايا والفئات الأشد ضعفاً.

ونحن نتفق على أن عملنا معا ينبغي أن يكون قابلاً للقياس، مع التحلي بالشفافية لدى العمل على المستوى الوطني وعلى الصعيد الدولي من خلال تبادل المعلومات. ويوافق الاتحاد الدولي واللجنة الدولية للصليب الأحمر على دعم الجمعيات الوطنية في عملها، بما في ذلك من خلال تمثيل مصالحها وشواغلها على الصعيد الدولي، وتوفير ما يلزم من آليات تقاسم المعرفة لتسهيل هذه المهام.